

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9353

الثلاثاء، 20 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/433)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 15/05

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان

(S/2023/433)

الرئيسية: وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ واللواء تشارلز تاي غيتوي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها؛ والبروفيسور ماركو إمباغلياتسو، رئيس جماعة سانت إيجيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/433، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في جنوب السودان.

وأنوه بحضور الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، السيد تشارلز غيتوي، ورئيس جماعة سانت إيجيديو، السيد ماركو إمباغلياتسو، اللذين سيقدمان إحاطة مفصلة عن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان والمشاركات مع الأطراف غير الموقعة.

ومن جانبي، أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن الأزمة في السودان تؤثر على تنفيذ الاتفاق المنشط في جنوب السودان. وتتكشف آثار ذلك

النزاع على جبهات متعددة. فمُنذ منتصف نيسان/أبريل، عبر أكثر من 117 000 امرأة ورجل وطفل إلى جنوب السودان من السودان على طول المناطق الحدودية، 93 في المائة منهم من السودانيين الجنوبيين العائدين. وأود أن أثنى على حكومة جنوب السودان لسياساتها المتعلقة بالحدود المفتوحة لجميع أولئك الفارين من النزاع، سواء كانوا يحملون وثائق سفر أو بدونها. ومع ذلك، فإن القدرة الاستيعابية للحكومة والعاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان تتعرض لضغوط، مع محدودية الموارد المحلية وازدحام الوافدين إلى البلدات الحدودية لجنوب السودان، ولا سيما في الرنك.

وتلقي الآثار الاقتصادية للنزاع بظلالها على سياق البلد الهش بالفعل. فقد أصبحت السلع الأساسية بعيدة عن متناول الناس العاديين في جنوب السودان نتيجة للانقطاع المفاجئ للواردات من السودان. وصادرات النفط الخام من جنوب السودان عبر بورت سودان هي شريان حياة اقتصادي يمكن أن يكون لها آثار مدمرة على اقتصاد جنوب السودان إذا توقفت - كما تعرضت لتهديد مؤخرًا.

وعلى الجانب السياسي، يصرف انتباه جنوب السودان في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة، على الصعيدين المحلي والدولي. وفي حين أن الجهود التي يبذلها الرئيس كير ميارديت والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنهاء النزاع في السودان لا تزال جديرة بالثناء، ينبغي ألا تتأثر بالجدول الزمني لعملية السلام في جنوب السودان.

وفي جنوب السودان، تؤدي هذه العوامل إلى تفاقم محفزات ودوافع النزاع الحالية، مما يعقد الحالة الأمنية الهشة بالفعل في جميع أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، فإن التقارير التي تفيد برفض رعاة الماشية الشماليين الرحل العودة إلى السودان تبعث على القلق. ويزيد غياب الاتفاقات المحلية التي تنظم حركة الماشية خارج موسم الرعي من خطر وقوع اشتباكات بين الرعاة الشماليين والمجتمعات الزراعية في جنوب السودان.

وعلاوة على ذلك، هناك تنافس متزايد على الموارد الشحيحة في مناطق النزوح الجديدة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات بين المجتمعات

المخيم الذي تم تحديده منطقة خالية من الأسلحة. ونحن ندعم قادة المجتمع في الوفاء بمسؤوليتهم عن وقف التصعيد وتولي زمام جهود حل النزاع. يستند ذلك إلى التواصل مع الزعماء السياسيين الوطنيين والمحليين الذين وضعوا الإطار العام للتسامح بين القبائل ونزع السلاح بصورة سلمية. كما نقدر الدعم الذي قدمه حاكم ولاية أعالي النيل وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني في استعادة الهدوء النسبي ومنع التعزيزات القادمة من بلدة ملكال في شكل شباب مسلحين.

لا يؤدي اشتعال التوترات في ملكال إلا إلى تأجيج خليط الصراعات القبلية ودون الوطنية الأوسع نطاقاً التي تواجهها البعثة. ومع النشر الأخير للإحاطة الفصلية للبعثة بشأن العنف الذي يؤثر على المدنيين، أعربنا عن انزعاجنا إزاء عودة عمليات القتل خارج نطاق القضاء في ولايتي واراب والبحيرات، وأشركنا الحكومة في التصدي لتلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما حثنا الحكومة على الإعلان عن النتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق المخصصة التي أنشأها الرئيس. وفي غضون ذلك، تتطلب منا الولاية المجددة للبعثة الاضطلاع بمهام إضافية لحماية المدنيين والتي يجب أن تكون متناسبة مع قدراتنا ومواردنا في سياق يتم فيه تفعيل ولايتنا المتعلقة بالحماية على أساس مسؤولية شاملة على نطاق البعثة باستخدام مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة لنا. وفي ذلك الصدد، نعتزم توسيع تأثير القوة في جميع أنحاء البلد، مع الاحتفاظ باحتياطات لمعالجة حالات الطوارئ القبلية ودون الوطنية وحالات ما قبل الانتخابات. وأشير إلى أننا ننتظر نتائج الدراسة الجارية للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة التي ستردّ على سؤالنا عما إذا كنا لائقين للغرض. وعلى الرغم من القيود الجغرافية المفروضة علينا، أشير إلى أن دراسة استقصائية مستقلة أجريت مؤخراً تُظهر أن السودانيين الجنوبيين ما زالوا يؤيدون الوجود الداعم للاستقرار الذي توفره البعثة ويتقنون به.

وبعد أربع سنوات من الهطولات المتواصلة للأمطار، تستعد بعض أجزاء جنوب السودان الآن لموجة جفاف. وسيؤثر موسم الجفاف المطول وتأخر هطول الأمطار على المحاصيل، مما يزيد من انعدام

المحلية، وغالبا ما تكون ذات طابع قبلي في بيئة تتسم بالمصاعب الاقتصادية السائدة، والتوترات القبلية الموجودة مسبقاً، ووجود الأسلحة النارية. وفي الآونة الأخيرة، أكدت التطورات في ولاية أعالي النيل مدى قابلية هذه العوامل للاشتعال في فترة زمنية قصيرة، بوجود محفز بسيط يشعل بسرعة الدوافع الأساسية في سلسلة أحداث مميتة، كما حدث في الرنك وملكال حول الوصول إلى مراكز توزيع المياه.

ومما يثير القلق، من بين تلك الأحداث، أن أحد ضباط شرطة الأمم المتحدة لدينا احتجز ضد إرادته من قبل 30 شخصا من النازحين داخليا لعدة ساعات. وعلاوة على ذلك، في 7 حزيران/يونيه، قتل طعنا أحد سكان الشُّك عمره 14 عاما كان يعمل في حماية المواقع المدنية، وتعرض رجل من النوير بعد ذلك للضرب حتى الموت، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مميتة بين ميليشيات الشباب المسلحة. وتحققت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من مقتل ما لا يقل عن 14 نازحا داخليا وإصابة 28 آخرين، من بينهم امرأة. وبناء على طلب سلطات الولاية، علق الشركاء في المجال الإنساني مؤقتاً حركة الوافدين الجدد من السودان الموجودين حالياً في الرنك إلى ملكال، ولكنها استمروا في تسهيل التنقل الطوعي للأشخاص إلى وجهتهم المختارة أو إلى وجهات أخرى في جميع أنحاء جنوب السودان.

وفي أعقاب ذلك الحدث الأخير، قمت بزيارة ملكال للوقوف على التطورات مباشرة في عين المكان. إننا نراجع استجابتنا المتكاملة مع كل من الاستجابتين النظامية والمدنية، فضلاً عن فعالية تنسيقنا مع أجهزة الأمن في جنوب السودان. وكما تبدو الأمور، غادر الآن ما يقرب من 6 000 إلى 7 000 من النوير موقع حماية المدنيين، ولم يتبق سوى قبيلة الشلك في ما أصبح الآن موقعاً أحادي العرق. يقوم العاملون في المجال الإنساني بتكييف خطط الاستجابة الخاصة بهم لدعم كلا القبيلتين، داخل المخيم وخارجه. ولم يطرأ على التهديدات للموقع إلا الزيادة فيها وهي أبعد ما تكون عن الانحسار. وتشمل خطة الوقاية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نشر دوريات مكثفة وأكثر من 600 من قوات حفظ السلام في الميدان. وسنعيد تنشيط عمليات التطويق والتفتيش للعثور على الأسلحة النارية وإزالتها من

عملية وضع الدستور متأخرة 10 أشهر عن الموعد المحدد، والتخطيط للانتخابات متأخر تسعة أشهر، ولا تزال عدة جوانب من الترتيبات الأمنية الانتقالية معلقة. إن جنوب السودان ليس مستعداً للبدء في عملية انتخابية كما يتبين من الوضع الراهن. وقد سمعنا ذلك مباشرة من أعضاء الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وجميعهم يدركون أن هناك حاجة ملحة جديدة للتعامل مع تلك الأولويات.

بيد أننا نعتقد أيضاً أنه قد يكون من الممكن لجنوب السودان سدّ الفجوة من خلال بذل جهد موحد بين جميع الأطراف والإرادة السياسية المناسبة. ولهذا الغرض، أرحب بمبادرة الحكومة لتشكيل فرقة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي للنهوض بعملتي وضع الدستور والانتخابات التي عقدت اجتماعها الأول قبل بضعة أسابيع. كما أحث أصحاب المصلحة المعنيين على مضاعفة الجهود لسن قانون وطني للانتخابات في البرلمان ودعم المفوضية القومية للانتخابات حتى يتمكن شعب جنوب السودان من البدء في تقرير شكل ومحتوى نظامه الدستوري والانتخابي الجديد. غير أنه لا يمكن لأي عملية انتخابية أن تكون ذات مصداقية أو ناجحة دون حيز مدني وسياسي كافٍ لمشاركة جميع المواطنين فيها، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد. وأرحب بمشاركة المجتمع المدني في حوارات ربع سنوية مع قيادة البعثة حول متطلبات توسيع الحيز المدني والسياسي ومعالجة طبيعة مشاركتهم فيه، وكذلك تواصلنا مع قيادات الأحزاب السياسية في مجلس الأحزاب السياسية. وقد شددت كلتا المجموعتين على الحاجة إلى الاستعجال إذا أريد إجراء الانتخابات في العام المقبل.

في الختام، إن التحديات كثيرة، لكنني أمل في تحقيق تغيير إيجابي في حياة السودانيين الجنوبيين من خلال التعاون والشراكة والقيادة المستدامة.

الرئيسة: أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غيتواي.

الأمن وأوجه الضعف. إن النشاط الإجرامي الذي يستهدف المواد الغذائية أخذ في الازدياد. وفي حادثة واحدة وقعت في بور وحدها، سُرقت سبعة أطنان متريّة من الأغذية. وفي جونقلي، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف التخزين المسبق للأغذية للمرة الثالثة هذا العام. إن الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها غير مقبولة. فيجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على إيصال الإمدادات المنقذة للحياة بأمان إلى المحتاجين. وتواصل البعثة تزويد قوافل برنامج الأغذية العالمي بقوة حماية، ونحن نتعاون على زيادة تعزيز تنسيقنا وعملياتنا. ومع تزايد الاحتياجات وتضاؤل الموارد، اتخذ الشركاء في المجال الإنساني القرار الصعب بتحويل الموارد عن الاستجابات الجارية لتلبية الاحتياجات الحرجة الناشئة، بما في ذلك احتياجات العائدين واللاجئين الضعفاء الذين وصلوا حديثاً من السودان. وأثني على منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لتخصيصه 8 ملايين دولار من أموال الطوارئ، وأطلب إلى المانحين والمجتمع الدولي الأوسع تقديم دعمهم. لقد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 بأقل من 30 في المائة للوصول بالدعم الحيوي العاجل إلى ما يقدر بنحو 6,8 مليون شخص من الضعفاء. وعلى صعيد أكثر إيجابية، يسرني أن أتمكن من إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في مبادرة ممر نهر النيل. أسفر عملنا مع الحكومة عن اتفاق على تخفيض عدد نقاط التفتيش من أكثر من 30 نقطة إلى ستة. وستواصل البعثة دعم الحكومة لضمان ذلك.

ليس الآن بالوقت المناسب لنفقد التركيز على ما يدور في جنوب السودان. وما يمكن أن نتعلمه من السودان هو السرعة التي يمكن بها أن تتبدد مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس. وهذا يؤكد الحاجة إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للاتفاق المنشط. وقد صدر مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بلاغ يُعلمنا بأن المأزق السياسي بشأن إقالة وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى قد انحلّ على ما يبدو، ولكن لم يُعترف به على هذا النحو. ونحث الطرفين على تجنب اتخاذ تدابير انفرادية. ونطلب أيضاً مضاعفة الجهود دعماً لوضع الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي تقديرنا، فإن

تدريبها في انتظار نشرها في وحداتها. بيد أن المرحلة الثانية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تبدأ بعد.

وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، أدى فتح الممرات الإنسانية الرئيسية إلى تيسير عودة بعض اللاجئين والمشردين داخليا من جنوب السودان. وقد نفذت بعض الإصلاحات الاقتصادية، مما شجع على زيادة الشفافية والمساءلة، ولكن ذلك أيضا لا يزال عملا جاريا.

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، يحرز التقدم في صياغة مشروع القانون لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر. وبمجرد إنشائهما، ستتهض هاتان المؤسساتان بعملية المصالحة ولأم الجراح التي تشتد الحاجة إليها في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالدستور الدائم، فقد سُن القانون الذي ينظم عملية وضعه، وتتخذ خطوات لتفعيله. وأود أن أشدد على أن الاتفاق ينص على أن الانتخابات التي ستجرى في نهاية الفترة الانتقالية ينبغي أن تتم وفقا للدستور الدائم.

وتشمل التحديات الرئيسية التي أخرجت إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط نقص الثقة بين الأطراف، والافتقار إلى الموارد الكافية، والفجوة في القدرات، واستمرار مستويات العنف الطائفي في الولايات، والأنشطة السلبية للجماعات الراضية، والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات. وفي الآونة الأخيرة، فرضت ضغوط إضافية على الموارد الإنسانية وغيرها من الموارد في جنوب السودان بسبب تدفق اللاجئين والعائدين من النزاع في جمهورية السودان.

ومن المقرر إجراء الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول 2024، أي بعد حوالي 18 شهرا من الآن. ومن أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، لا بد من تحقيق المعايير الحاسمة التالية وفقا للاتفاق المنشط: استكمال توحيد القوات وإعادة نشرها، من أجل توفير الأمن المتصل بالانتخابات؛ وإعادة تشكيل وتفعيل المؤسسات المكلفة بالتحضير للانتخابات وإجرائها، وهي مجلس الأحزاب السياسية ولجنة الانتخابات الوطنية؛ ووضع دستور دائم بقيادة الشعب وبتوليته زمام الأمور، لتوجيه إجراء الانتخابات؛ والقيام بإصلاحات قضائية لتعزيز

السيد غيتواي (تكلم بالإنكليزية): أودّ بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ دولة الإمارات العربية المتحدة على انتخابكم عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2022-2023 وعلى رئاستكم الثانية للمجلس، وهذه المرة لشهر حزيران/يونيه الحالي. وأودّ أيضاً أن أشكركم على دعوة اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها لمخاطبة المجلس. إن اللجنة هي هيئة الرقابة الرسمية المسؤولة عن الإشراف على حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لعام 2018 لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ورصدها وتقييمها وهي مكلفة، من بين أمور أخرى، بتقديم تقارير إلى المجلس وإطلاعه على أساس ربع سنوي.

على مدى السنوات الخمس الماضية من تنفيذ اتفاق السلام المنشط، تمتع جنوب السودان بأطول فترة من السلام والاستقرار النسبيين منذ استقلاله في عام 2011. بيد أن وتيرة تنفيذه كانت بطيئة، ولم يتحقق الكثير مما كان متوقعا تنفيذه بحلول نهاية فترة الـ 36 شهراً المنصوص عليها للفترة الانتقالية. لذلك تم تمديد الاتفاق مدة 24 شهراً، من شباط/فبراير 2023 إلى شباط/فبراير 2025، من أجل تمكين استكمال توحيد القوى، ووضع الصيغة النهائية للدستور، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في كانون الأول/ديسمبر 2024. لذلك ستسلط إحاطتي المقدمة للمجلس الضوء بإيجاز على تقييمنا لعملية السلام في جنوب السودان والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لدعم تنفيذها. وسأختتم بياني ببعض التوصيات.

وعموماً، تشمل الإنجازات الرئيسية في تنفيذ الاتفاق ما يلي.

فيما يتعلق بالحوكمة، أنشئت السلطان التنفيذية والتشريعية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وجرى تفعيلها على الصعيد الوطني وفي الولايات. وتم حل النزاع حول عدد الولايات، وأدمج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، تجري بعض الإصلاحات القانونية والقضائية والمؤسسية الحاسمة.

وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية، اكتمل تدريب وتخريج ما يقرب من 55 000 جندي من أصل 83 000 جندي من المرحلة الأولى من القوات الموحدة اللازمة. ولا تزال تلك القوات في مناطق

الوطنية الانتقالية في جنوب السودان ويظل خطة منطوية للانتقال السلمي وبناء سلام دائم في جمهورية جنوب السودان. ومع اقتراب موعد الانتخابات بعد 18 شهرا فقط، ثمة حاجة إلى تركيز جهودنا الجماعية على جنوب السودان في هذا الوقت الحرج وضمان تنفيذ الاتفاق نصا وروحا. وفي هذا الصدد، أود أن أناشد المجلس أن يبقي عملية السلام في جنوب السودان قيد نظره وأن ينخرط مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة للإسراع في تنفيذ اتفاق السلام وضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، فضلا عن النظر في زيارة جوبا في هذا الوقت الحرج من الاستعدادات للانتخابات والتضامن مع شعب جنوب السودان.

الرئيسة: أشكر السيد غيتواي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد إمباغلياتسو.

السيد إمباغلياتسو (تكلم بالإنكليزية): ظلت جماعة سانت إيجيديو لأكثر من 50 عاما طرفا فاعلا دوليا متميزا وجماعة قريبة من الضعفاء وملزمة بتحقيق السلام، وإقامة الحوار بين الأديان، وتقديم المعونة الإنسانية. وتمكنت أيضا من القيام بالوساطة والتيسير على الصعيد الدولي في أجزاء مختلفة من العالم، من اتفاق السلام العام من أجل موزامبيق، الموقع في روما عام 1992، إلى بوروندي، ومن غواتيمالا إلى كوسوفو ومينداناو. والواقع أننا نعتقد أن الحرب هي أساس جميع أشكال فقر. وأخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن الأزمة في جنوب السودان.

أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر رئاسة الإمارات العربية المتحدة على دعوتنا إلى تقديم إحاطة عن عملنا أمام المجلس. تتابع سانت إيجيديو بعناية وقلق الوضع في جنوب السودان منذ تسعينيات القرن العشرين، قبل استقلالها بوقت طويل. وقام السيد جون قرنق، الأب المؤسس للبلد، عدة مرات بزيارة مقرنا في روما للبحث عن سبل للحوار في خضم الكفاح من أجل الاستقلال. وقد ولدت مبادرتنا، المسماة مبادرة روما، في أعقاب توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في المرحلة المعقدة لتشكيل حكومة الوحدة

قدرة المؤسسات القضائية واستقلالها للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالانتخابات؛ وتحسين الحيز السياسي والمدني العام الذي تجرى فيه الانتخابات بين الأحزاب المتعددة.

وفي هذا المنعطف الحرج من الفترة الممتدة للاتفاق المنشط، تحتاج حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة إلى مزيد من الدعم من المجلس والمجتمع الدولي حتى تتمكن من إكمال تنفيذ المهام الحاسمة المتعلقة للاتفاق. وبدون وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به، فإن تقييمنا هو أن جنوب السودان سيستمر في الكفاح من أجل الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق. وترى اللجنة أن المجتمع الدولي يمكن أن يدعم جهود جنوب السودان، لا سيما من خلال التمويل المباشر لعملية وضع الدستور، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتحصير للانتخابات وإجرائها.

وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها اللجنة لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط، فإنها تواصل رصد وتقييم ولاية ومهام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، بما في ذلك تقييد الأطراف بالجدول الزمني المنقح عليها والجدول الزمني للتنفيذ، وفقا للفصل السابع من الاتفاق المنشط. ولا تزال التقارير الموضوعية والمحايدة للجنة والاجتماعات العامة الشهرية الشاملة لجميع الجهات المعنية تبعث على الثقة في عملية السلام وتشجع الأطراف على الاستمرار في مسار السلام.

وتساعد تقارير التقييم الفصلية المنتظمة التي نقدمها إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن على تحقيق التركيز ووحدة الهدف، وتوجيه عملية صنع القرار السياسي بشأن جنوب السودان وتنفيذ الاتفاق. وتواصل اللجنة الإشراف على عمل جميع مؤسسات وآليات الاتفاق، وكسر حالة الجمود بين الأطراف، والمشاركة بانتظام مع أطراف الاتفاق وشركاء السلام الرئيسيين والجهات المعنية الأخرى في جنوب السودان في محاولة لبناء توافق في الآراء وتسريع التقدم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يضفي الشرعية على حكومة الوحدة

وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ والثلاثية - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج؛ والاتحاد السويسري وكندا وإيطاليا واليابان؛ والمنظمات الدولية، مثل برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الرئيسة: أشكر السيد إمباغلياتسو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص هايسوم والسفير غيتواي والسيد إمباغلياتسو على إحاطاتهم الشاملة اليوم.

يساور الولايات المتحدة القلق إزاء التقارير التي وردت في 8 حزيران/يونيه عن وقوع أعمال عنف طائفية مميتة في موقع ملكال لحماية المدنيين. وندين الهجمات المبلغ عنها ونقدم خالص تعازينا للأسر المتضررة من العنف.

ونشيد بوالي ولاية أعالي النيل وسلطات الولاية التي تعمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تعزيز التدابير الأمنية، بما في ذلك تأمين محيط موقع ملكال لحماية المدنيين. وبينما نشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لنشرها السريع لحفظه السلام لقمع العنف، يساورنا القلق لأن البعثة لم تعتمد تدابير للتصدي للعنف المحتمل مسبقا، على الرغم من الإشارات في وقت مبكر التي تنذر باحتدام التوترات بين القبيلتين. ونتطلع إلى نتائج التقييم المستقل بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر بشأن تنفيذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لولايتها في مجال حماية المدنيين وفي أي مجال يجب علينا مساعدة البعثة لسد الثغرات.

ويساورنا قلق بالغ إزاء رفاه المدنيين والمقيمين المشردين داخليا، الذين لا يزالون في وضع هش يهدد حياتهم في مخيم ملكال ومحيطه. ونشعر بالجزع أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن الجماعات المسلحة تتحرك نحو موقع حماية المدنيين والشائعات المتعلقة بوجود أسلحة صغيرة داخل المخيم.

الوطنية. وقد رفضت عدة كيانات سياسية وعسكرية الاتفاق، وكان من الضروري إشراكها.

وقد تدخل البابا فرانسيس شخصا منذ خلوته الروحية التي لا تنسى في الفاتيكان، مما مكن من تهيئة الشرط المسبق لاجتماع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط في روما، بتقويض كامل من الرئيس سلفا كير مياديت للتفاوض معهم. وأدت مبادرة روما إلى الاعتراف المتبادل بين الحكومة والمعارضة غير الموقعة وأنشأت إطارا تفاوضيا للمشاركة السياسية. وعلى الرغم من فترات الانقطاع القسرية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، فقد أدى الحوار إلى خفض مستوى العنف في البلد وبعث أملا جديدا في تحقيق السلام.

وأتاحت مبادرة روما تدريب ممثلي تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، وهو تحالف الأطراف غير الموقعة، لإدراجها في المستقبل في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. والعملية أكثر شمولاً الآن، وتمضي قدما في ذلك الاتجاه. وتمثل مبادرة روما حوارا سياسيا مكتملا للمؤسسات الدولية وفي انسجام تام معها. وسانت إيجيديو ملتزمة بمواصلة السير على هذا الدرب بقصد تهيئة أسس مواتية للقضاء على العنف.

وفي هذه المرحلة، لا بد لي من الإشارة إلى المساهمة المهمة التي قدمها ممثلو المجتمع المدني وزعماء الطوائف المسيحية ومختلف الطوائف الدينية في البلد. وتلك المشاركة ستزداد حتما في المراحل المقبلة، وهي دفعة حاسمة في دعوة الحكومة وقادة المعارضة إلى تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب جنوب السودان في معاناته.

وأخيرا، أود أن أشكر من ظلوا يدعموننا ويدعمون ذلك الجهد من خلال استمرار المشاركة وتبادل متواصل للمعلومات والتوجيهات. كما أتقدم بالشكر إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من خلال الممثل الخاص نيكولاس هايسوم؛ وإلى بلدان المنطقة؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما تبذله من جهود في السعي إلى إبرام الاتفاق المنشط؛ ومجلس الهيئة المعني بتنفيذه، وتحديد اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها، وآلية الرصد والتحقق من

وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بقضية السلام وبشعب جنوب السودان.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هاي سوم والسيد غيتواي والسيد إمباغلياتسو على إحاطاتهم اليوم.

تؤيد مالطة تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تحقيق عملية انتقالية سلمية ومستقرة في جنوب السودان، من خلال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان و خارطة الطريق المنبثقة عنه. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ جميع المهام المعقدة في الوقت المناسب وإلى استكمال الفترة الانتقالية دون مزيد من التأخير. ونرحب بتخريج القوات مؤخرا للقوات الموحدة اللازمة. وفي الوقت نفسه، نشدد أيضا على ضرورة تدريبهم تدريباً كافياً ونشرهم في مناطق البلد التي تواجه اندلاعا لأعمال عنف متزايدة.

ويساورنا القلق إزاء الآثار المترتبة عن حالة الجمود السياسي المستمرة ونشجع الأطراف على مواصلة الوفاء بالتزاماتها، على النحو المتوخى في الاتفاق المنشط. وبينما نؤيد هيئات التحقق المشرفة على تنفيذ السلام، بما فيها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، فإننا نكرر دعوتنا إلى التعاون البناء. فمن خلال حيز مدني يشمل جميع الفئات وحده يمكن تحقيق العمليات الانتخابية والدستورية بحلول نهاية عام 2024. ونشدد على أهمية إقرار قانون الانتخابات الوطنية، وإعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات عقب ذلك - وكلها شروط ضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد مالطة الدعوات إلى تطبيق حصة الـ 35 في المائة المخصصة للمرأة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، وتحث على مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع العمليات، بما في ذلك في صياغة الدستور. واليوم، سررنا بسماع أصوات من المجتمع المدني والرابطات الأخرى، مثل جماعة سانت ايجيديو، التي يمكن أن تقود عملية إحلال سلام مستدام ودائم. ونرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جنوب السودان لاستضافة أكثر

ونحث بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لولايتها، على استعادة الهدوء والأمن وضمان حماية المدنيين والمشردين داخليا داخل المخيم وخارجه، وخاصة الفئات الضعيفة، بالتنسيق الوثيق مع سلطات الدولة، ومن جانب واحد إذا لزم الأمر. كما نحث السلطات الانتقالية في جنوب السودان على منع أي تحرك للجماعات المسلحة نحو موقع حماية المدنيين.

وقد أدى تدفق المدنيين بسبب القتال المستمر في السودان إلى زيادة تدهور الوضع الإنساني المتدهور أصلا في جنوب السودان وتسبب في زيادة الضغط على موقع حماية المدنيين. وقد عبر أكثر من 100 000 شخص الحدود من السودان إلى جنوب السودان، ويتوقع عبور 180 000 آخرين خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وفقا لخطة الاستجابة الطارئة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وإلى جانب أزمة تكاليف المعيشة، وسنوات متتالية من الفيضانات المفاجئة التي ألحقت أضرارا بالأراضي الصالحة للزراعة وسبل العيش، واستمرار تفشي الأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من الأمراض في العديد من الولايات، شكلت الأزمة ضغطا إضافيا على التماسك الاجتماعي. إن التنفيذ الفوري للالتزامات الحكومة الانتقالية هو أفضل سبيل لضمان إمكانية التخفيف من آثار الأزمة السودانية في جنوب السودان.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها البلد، يحتاج المسؤولون في جنوب السودان إلى إحراز التقدم في تنفيذ خارطة الطريق وعملية الانتقال السياسي. ونشدد مرة أخرى على أن السبيل الوحيد أمام الحكومة الانتقالية في جنوب السودان لتحقيق انتقال ناجح إلى حكومة دائمة هو تهيئة بيئة مستقرة يتمتع فيها المدنيون بالحماية وصون تلك البيئة.

ويجب على قادة المرحلة الانتقالية في جنوب السودان أن يحققوا النتائج التي تعهدوا بها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان وأن يعالجوا المسائل العاجلة مثل أعمال العنف المستمرة في ولاية أعالي النيل والحالة الإنسانية المتردية.

وختاماً، تكرر مالطة دعمها للممثل الخاص للأمين العام هايسوم وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بولاية معززة منذ تجديدها في آذار/مارس الماضي، ولكن بنفس التصميم الذي دفع أعمالها قدماً. وبينما تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مساعدة الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين، فإننا نحث جميع الأطراف على وقف جميع أعمال العنف وترسيخ عملية انتقالية تضع مصائر شعب جنوب السودان في الصدارة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي، موزامبيق.

تود المجموعة أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته المفيدة جداً. ونود أيضاً أن نشكر تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، والسيد ماركو إمباغلياتسو، رئيس جماعة سانت إيجيديو، على إحاطتيهما وتفانيهما في خدمة قضية السلام العالمي. ونرحب بمشاركة أختينا سعادة السيد أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤمن المجموعة إيماناً راسخاً أن جنوب السودان يحرز تقدماً مهماً نحو توطيد الدولة وسيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بالعملية الدستورية والانتخابية. والاجتماع الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة المعنية بوضع الدستور والعمليات الانتخابية، الذي عقد في 1 حزيران/يونيه، دليل واضح في ذلك الصدد. وبينما ننوه بالجهود التي يبذلها البلد، فإننا نشدد على أهمية أن تعمل جميع الأطراف بشكل جماعي للتغلب على خلافاتها السياسية والحفاظ على التقدم المحرز.

وترحب الدول الأفريقية الثلاث بمشاركة أعضاء المجموعة الرباعية - التي تضم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، والمبعوث الخاص للهيئة

من 100 000 شخص يلتمسون اللجوء هرباً من النزاع في السودان. ونشيد أيضاً بالدور الذي اضطلع به الرئيس سلفا كير ميارديت في إطار بعثة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوسط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في السودان.

وتشعر مالطة بقلق عميق إزاء تجنيد الشباب ودفعهم إلى التطرف. وبما أن الأطفال هم غالباً أول ضحايا النزاع والانتهاكات الجسيمة المتواصلة، فإننا نؤيد تدابير حماية الأطفال ونشيد بها، في ذلك السياق، بالتدريب على حماية الأطفال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونشدد أيضاً على الدور الذي يتعين على الشباب الاضطلاع به في إحلال السلام الدائم.

نظراً لإمكانية التعرض للعنف في ولايتي أعالي النيل وجونقلي، فإننا نشجب مشاهد العنف في موقع ملكال لحماية المدنيين في ولاية أعالي النيل في 28 أيار/مايو. وندعو إلى الهدوء ونشدد على دور القادة المحليين في تشجيع مجتمعاتهم على الامتناع عن أعمال العنف.

وتدين مالطة جميع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونؤيد نشر ضباط شرطة الأمم المتحدة في المناطق الشديدة الخطورة وعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، مع التأكيد على ضرورة المساءلة وحماية الناجين وإعادة تأهيلهم.

وفي ظل احتياج 76 في المائة من سكان جنوب السودان إلى مساعدات إنسانية، لا تزال الصدمات المناخية والفيضانات تتسبب في عدم الاستقرار. نحن ندعم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والقائمة على الاحتياجات، بما في ذلك من خلال المشاريع الرئيسية التي يمولها الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ قيمتها 81 مليون يورو هذا العام وحده.

وتدين مالطة بشدة جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والقوافل الإنسانية، وتؤكد من جديد ضرورة محاسبة مرتكبيها. ونشيد باستخدام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للدوريات لضمان حماية وسلامة العاملين في المجال الإنساني.

والقضائية، من أجل تعزيز حماية الأشخاص المدنيين. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد أن الهجمات على المدنيين غير مقبولة. وندين بأشد العبارات هذه الأفعال الشنيعة.

ولا تزال الآثار غير المباشرة للمواجهات العسكرية الحالية في السودان مسألة تثير قلقا بالغا. ويؤدي تدفق العائدين من جنوب السودان واللاجئين السودانيين ورعايا البلدان الثالثة، إلى جانب انخفاض تدفق السلع والوقود من السودان، إلى زيادة الضغط على المجتمعات المحلية الضعيفة ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

وبفضل الجهود التي تبذلها الحكومة والعاملون في المجال الإنساني، ما برح شعب جنوب السودان يتلقى المساعدات الإنسانية، على الرغم من الهجمات التي تستهدف قوافل المساعدات الإنسانية، ونحن نشيد بجميع هذه الجهود. وتدين المجموعة بشدة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وتدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المنظمات الإنسانية دون عوائق.

وتشجع غابون وغانا وموزمبيق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة جهودها في دعم سلطات جنوب السودان لتهيئة الظروف لتيسير المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وبينما ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بتقييم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لاحتياجات جنوب السودان في مرحلة ما بعد النزاع، فإنها تكرر دعوتها إلى المجتمع الدولي لزيادة دعمه المالي للمساعدات الإنسانية، والتي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل.

(تكلم بالفرنسية)

إن الأطفال، وهم أضعف الفئات في حالات النزاع، يدفعون ثمنا باهظا لاستمرار العنف في البلد. وفي هذا الصدد، نقدر جهود حكومة جنوب السودان الرامية إلى تنفيذ تدابير لمنع ومكافحة انتهاكات حقوق الطفل. ونظرا لتعقيد التحديات التي تواجه البلد والديناميات الإقليمية

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها - في دعم جهود أصحاب المصلحة في جنوب السودان، لا سيما في تناول حالة الجمود السياسي الحالي. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك استكمال المهام المتعلقة المطلوبة قبل نهاية الفترة الانتقالية. تؤمن المجموعة إيمانا راسخا بأن الالتزام المؤكد لجميع الأطراف سيمهد الطريق لتوطيد الاستقرار السياسي نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة اللذين يتوق شعب جنوب السودان إلى رؤيتهما.

ويلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة بارتياح انخفاض حوادث العنف القبلي على المستوى دون الوطني، ولا سيما في ولاية جونقلي. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار التعرض للعنف في بعض مناطق البلد، ومعظمها مناطق قبلية ومرتبطة بالماشية. ويتفاقم هذا الضعف بسبب الصدمات المناخية التي لا تزال تؤثر سلبا على الحالة الأمنية لبعض المجتمعات المحلية، مما يتسبب في حدوث اضطرابات شديدة في سبل كسب العيش، والتشريد المطول، وانعدام الأمن البشري، لا سيما مع التقاء رعاة الماشية في نفس المناطق. وتشكل المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية ورعاة الماشية، التي تركز على تقاسم الموارد والتعايش السلمي، أدوات قوية تحتاج إلى مزيد من التعزيز. ونحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

وتشجع الدول الثلاث بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة اتخاذ تدابير لحماية المدنيين والتخفيف من حدة العنف ودعم حوارات السلام ضمن نطاق ولايتها، وإشراك الزعماء المحليين والتقليديين لتهيئة التوترات وتسهيل حل النزاعات. علاوة على ذلك، نشجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على توسيع نطاق مساعدتها الفنية ودعمها لآليات المساءلة وتعزيز سلسلة العدالة الجنائية، ومواءمة دعم المساءلة مع عمليات الحوار والمصالحة في جميع أنحاء جنوب السودان.

وتكرر المجموعة التأكيد على ضرورة تعزيز بناء قدرات سلطات جنوب السودان ذات الصلة، لا سيما في المسائل اللوجستية والمالية

البلد، وأن يحترم على وجه الخصوص سيادة جنوب السودان وامتلاكه زمام أموره، وينبغي أن يتجنب الضغوط والتدخلات الخارجية التي يمكن أن تقاوم التوترات.

تؤيد الصين المنظمات الإقليمية في الاضطلاع بأدوارها الهامة. ونرحب بإنشاء فرقة عمل مشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بناء على طلب حكومة جنوب السودان. ونتطلع إلى اتصال وثيق بين فرقة العمل وجنوب السودان لدفع العمليات الرئيسية مثل وضع الدستور والانتخابات العامة.

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا في العنف الطائفي في جنوب السودان. وينبغي تقدير الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان لبلوغ هذه الغاية. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية هشّة في ولايتي أعالي النيل وجونقلي وأماكن أخرى، حيث وقعت هجمات على مخيمات المشردين داخليا ومركبات المساعدة الإنسانية. وتشجع الصين حكومة جنوب السودان على تعزيز منع نشوب النزاعات وتعزيز المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز القدرة الأمنية للحكومة أمر أساسي لتحسين الحالة الأمنية.

لقد أكد جنوب السودان مرارا أن حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن عليه كان له تأثير سلبي خطير على الحفاظ على الأمن القومي. كما دعت دول المنطقة مرارا إلى رفع الجزاءات غير المبررة المفروضة على جنوب السودان. فيجب على مجلس الأمن الاستماع بعناية إلى أصوات جنوب السودان والمجتمع الدولي وأن يرفع الجزاءات ذات الصلة دون تأخير.

إن الاقتصاد وسبل عيش الناس هي عوامل مهمة تؤثر على السلم والاستقرار في جنوب السودان. ويعاني جنوب السودان في الآونة الأخيرة من ظروف اقتصادية صعبة، مع انخفاض حاد في قيمة عملته، وارتفاع التضخم، والنقص الحاد في الغذاء. فهناك حتى الآن 4 ملايين نازح، ويحتاج 9 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية. كما أدى النزاع في السودان إلى تقاوم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان.

الحالية، فإننا نشجع التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فضلا عن بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، من أجل التصدي لهذه التحديات معا وباستخدام نهج شامل.

وفي الختام، تعرب غابون وغانا وموزامبيق عن خالص امتنانها للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامها وتضحياتها في جنوب السودان. ونشيد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجماعة سانت إيجيديو وجميع الجهات الفاعلة الأخرى الملتزمة على جهودها الرامية إلى مساعدة شعب وحكومة جنوب السودان في التغلب على صعوباتهما وتمهيد الطريق لسلام دائم في البلاد.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم والسيد تشارلز تاي غيتواي والسيد ماركو إمباغلياتسو على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

واصل جنوب السودان في الآونة الأخيرة تعزيز تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان، ودفع باطراد عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية، وتوصل إلى اتفاق بشأن نسبة تقاسم القوات الموحدة، واتخذ خطوات جوهرية في العمل التشريعي في مجالات مثل الأمن القومي والإدارة المالية والتمويل. وهذا التقدم يستحق تقديرنا.

تشجع الصين جميع الأطراف على مواصلة العمل بشعور أكبر بالإلحاح، والعمل وفقا للاتفاق المنشط وخريطة الطريق الموسعة، وتسريع العمل في المجالات الرئيسية، وتهيئة الظروف المؤاتية للانتقال السياسي. وفي مواجهة التوترات والخلافات في تنفيذ الاتفاق، ينبغي لجميع الأطراف إعطاء الأولوية لتنمية البلد على المدى الطويل لصالح الشعب وإيجاد حلول من خلال الحوار والتشاور من أجل الحفاظ على الاستقرار والوحدة الشاملين.

جنوب السودان هو أحدث بلد في العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر صبرا، حسب الحاجة، إزاء العملية السياسية في هذا

ثانياً، وفيما يتعلق بالجوانب السياسية، نشعر بالقلق إزاء بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان والتأخير في تحقيق الأهداف المتفق عليها في آب/أغسطس 2022. ولكي يتحقق الانتقال السياسي في نهاية المطاف، من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف بعملية السلام وبتنفيذها. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تجنب أي مآزق سياسية جديدة يمكن اعتبارها انتهاكا للاتفاق المنشط وعائقاً أمام تنفيذ تدابير بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ولم نبرح نقول في بياناتنا إن مشاركة المرأة أساسية في العمليات الانتخابية وفي الانتقال إلى السلام وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 1325 (2020). وفي ذلك الصدد، نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها لبلوغ نسبة الـ 35 في المائة التي تشكل الحصص العالمية للنساء في المؤسسات الانتقالية والهيئات التنفيذية، ونبرز الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تدريب النساء سعياً لتحقيق ذلك الهدف.

ويرى وفد بلدي أيضاً أن من الضروري الحفاظ على الحيز المدني حيث يمكن أن يسود الحوار، بدون قيود على حرية الرأي والتعبير، وإتاحة مزيد من المجال للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني ومراسلي وسائل الإعلام للقيام بعملهم.

أما بالنسبة لحالة حقوق الإنسان، فإننا نشعر بالقلق إزاء البيانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/433) بشأن أعمال العنف التي زادت بنسبة 36 في المائة، والتي يستهدف الكثير منها النساء والأطفال، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي. وندين الانتهاكات الجسيمة البالغ عددها 39 انتهاكا خطيراً تحققت منها فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ والتي تشمل القتل والتشويه وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات والاختطاف والاغتصاب. وتلتزم إكوادور التزاماً راسخاً، بوصفها من الموقعين على مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وكونها نائبة لرئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بتنفيذ حلول دائمة لمنع تجنيد الأطفال

ينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، أن يساعد شعب جنوب السودان على مواجهة صعوباته اليومية وأن يزيد الدعم الإنساني والإئمائي دون قيود سياسية. وينبغي لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى الاستمرار في زيادة دعمها المالي لجنوب السودان.

لقد أولت الصين على الدوام أهمية كبيرة للتحديات التي يواجهها جنوب السودان وقدمت المساعدة بنشاط في حدود قدراتها. فقد قدمت الصين إلى هذا البلد مؤخراً مساعدات غذائية طارئة، ومن بينها الأرز، والتي استفادت منها 10 ولايات وثلاث مناطق إدارية في جنوب السودان، ودعمت هذه المساعدات العائدين واللاجئين المتضررين من النزاع في السودان. وقام حفظة السلام الصينيون بإصلاح جسرين و 40 كيلومتراً من الطرق في غرب بحر الغزال، ووفرت وسائل للربط بين 30 ألفاً من السكان المحليين. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي ولتقديم الدعم البناء للسلام والتنمية في جنوب السودان.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد نيكولاس هايسوم والسيد تشارلز تاي غيتواي والسيد ماركو إمباغلياتسو على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

إن الوضع الذي يواجهه جنوب السودان هو بالتأكيد أحد أكثر الأوضاع تعقيداً من حيث التحديات الإنسانية والسياسية وحقوق الإنسان. أولاً، يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في هذا البلد، والتي ازدادت سوءاً منذ بداية النزاع في السودان، ولا سيما مع تشريد اللاجئين، الذين يُضافون إلى قرابة 2,2 مليون شخص من المشردين داخليا في البلد. فهذا يستنزف الموارد المتاحة، ويخلق توترات، ويسبب أزمة إنسانية خطيرة في المناطق المحيطة بالسودان.

إننا ندين الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية. فيجب تعزيز الحماية حتى يمكن القيام بالعمل لتقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفاً، ويجب المطالبة بحرية وصول المعونة الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود لتسريع التقدم وتيسير الانتقال إلى حكومة دائمة. وندعو الحكومة الانتقالية إلى التركيز على النهوض بتنفيذ الإصلاحات المعلقة، بما في ذلك إقرار قانون الانتخابات الوطنية وسنه وترجمة خطط نشر القوات الموحدة اللازمة إلى إجراءات ملموسة. ويجب على الحكومة أن تعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للتصوير بفعالية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع تكفل المشاركة المجدية للمرأة والمجتمع المدني.

ثانياً، لا تزال حماية المدنيين مدعاة للقلق الشديد. وتزداد العراقيل التي تعوق حماية المدنيين جراء العنف المستمر على المستوى دون الوطني في جميع أنحاء جنوب السودان. وقد شهدت مناطق مثل أعالي النيل وجونقلي أعمال عنف كبيرة ونزوحاً جماعياً ومستويات مرتفعة من أعمال العنف الجنسي. وبالمثل، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الاشتباكات العرقية الأخيرة التي وقعت في موقع ملكال لحماية المدنيين. ونحث الحكومة على تكثيف جهودها للتصدي للعنف المستمر ومنع المزيد من التصعيد وكفالة تحقيق المساءلة.

ولذلك، يثير تدفق اللاجئين من السودان، بمن فيهم العائدون من السودانيين الجنوبيين، الشواغل بشأن خطر وقوع المزيد من أعمال العنف القبلي والاشتباكات العرقية. ويجب أن تعمل الحكومة على معالجة الأسباب الجذرية وتخفيف حدة التوترات والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتوفير مزيد من الحماية للمدنيين.

ثالثاً، تستدعي الحالة الإنسانية المتردية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، اهتمامنا. وقد ألحقت الأعمال الإجرامية والكمائن على الطرق التي استهدفت القوافل الإنسانية والتجارية الضرر بأكثر من 460 000 شخص. وندعو الحكومة إلى تسهيل الوصول الآمن بدون عوائق للشركاء في المجال الإنساني لتقديم المساعدات الحيوية في جميع أنحاء جنوب السودان. وندين بشدة العنف الذي يمارس ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية وندعو إلى المساءلة الكاملة عن تلك الجرائم.

وفي الختام، تشكل العمليات الانتخابية والدستورية عناصر حاسمة الأهمية لبناء جنوب السودان يتمتع بالاستقرار والسلام. ولا يمكننا أن

وحماية حقوق الأطفال والشباب في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، يجب التحقيق في الـ 22 حالة إعدام خارج نطاق القضاء لأشخاص متهمين بارتكاب أعمال عنف قبلية. والواقع أنه يجب التحقيق في جميع تلك الجرائم والمعاقبة عليها.

ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والسعي إلى وقف إطلاق النار في السودان، لا سيما التي تبذلها البلدان المجاورة ورئيس جنوب السودان. ونشجع حكومة جنوب السودان على مواصلة جهودها لبلورة بناء السلام جنباً إلى جنب مع لجنة بناء السلام من أجل حشد الدعم الدولي وتحقيق السلام المستدام.

وأخيراً، نهني بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على اضطلاعها بعملها في سياق داخلي معقد تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية. ونبرز الطابع الشامل لجدول أعمال الشؤون الجنسانية الوارد في تقرير البعثة وندعو إلى تجنب أي قيود يمكن أن تقوض تنفيذ ولايتها.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على ما قدمه من معلومات مستكملة وأكد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد تشارلز تاي غيتواي والسيد ماركو إمباغلياتسو على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضاً أن أشكر جماعة سانت إيجيديو على العمل الذي تقوم به في بلدان مختلفة. ونرحب بحضور جنوب السودان في هذه الجلسة.

وترحب ألبانيا بتقرير الأمين العام (S/2023/433) وتشاطره شواغله إزاء الحالة الصعبة في جنوب السودان التي تفاقت جراء القتال الدائر في السودان، مما أدى إلى تدفق الأسلحة واللاجئين وانقطاع التجارة عبر الحدود.

وسأنتظر إلى ثلاثة مجالات بإيجاز.

أولاً، يساورنا القلق إزاء التأخر في إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وخريطة الطريق. ونرحب بأوجه التقدم المحرز في وضع الدستور والعمليات الانتخابية،

تلك العملية. وفي 24 أيار/مايو، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تمويل قدره 5,8 ملايين يورو لآليات الرصد التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

كما إننا ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تواصل أداء المهام الأساسية فيما يتعلق بحماية المدنيين وبناء القدرات في جنوب السودان. وتضطلع فرنسا بدورها بدعم مشاريع إعادة الإدماج بسفارتها في الميدان ومن خلال توفير الخبرة في إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة. وينبغي لسلطات جنوب السودان أن تستفيد استفادة كاملة من دعم الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي لتتجهل بتنفيذ عملية الانتقال السياسي. وذلك أمر أساسي في سياق يؤدي فيه عدم الاستقرار الإقليمي إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة.

السيدة يفتيغنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، والرئيس المؤقت للجنة الرصد والتقييم المشتركة المعاد تشكيلها، السيد تشارلز تاي غيتوي، على إحاطتهما. كما نعرب عن امتناننا للسيد ماركو إمباغلياتسو، رئيس جماعة سانت إيجيديو، على تقريره، ونرحب بمشاركة السيد أكوي بونا ملوال، الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، في جلسة اليوم.

يمر جنوب السودان حالياً بوقت عصيب. وللنزاع في جاره السودان أثر ملموس على الحالة، مؤدياً إلى مختلف المشاكل الخطيرة. ويقترب عدد اللاجئين والعائدين من جنوب السودان من 90 000 واضعاً عبئاً ثقيلاً إضافياً على البلد. وإزاء تلك الخلفية، نرحب بالجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلها الرئيس سلفاً كير ميارديت منذ بداية المواجهة في السودان. وتدرك جوبا جيداً، إلى جانب العواصم الأخرى في المنطقة، التفاعلات السياسية المعقدة في البلد، وذلك عامل أساسي في البحث عن طريق لحل المسألة.

وعلى الرغم من تعقيد الحالة، تمكنت الحكومة من إحراز تقدم في عملية بناء الدولة وفي تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وخريطة الطريق المرتبطة به. ونشير

نسمح للتداعيات غير المباشرة المترتبة عن الأزمة في السودان بأن تؤثر على العملية الانتقالية. يجب أن تضاعف الحكومة جهودها وتتخذ النقاط المرجعية المتبقية من اتفاق السلام، كما يجب أن تعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإرساء الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم، والسيد تشارلز تاي غيتوي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها؛ والسيد ماركو إمباغلياتسو، رئيس جماعة سانت إيجيديو، على إحاطاتهم. وأرحب بممثل جنوب السودان في هذه الجلسة.

نشعر بالقلق إزاء التأخير في تنفيذ خريطة الطريق. فالتحضير للانتخابات التي ستجرى في جنوب السودان في نهاية عام 2024 يتطلب على وجه الخصوص إطاراً تشريعياً ودستورياً وإنشاء المؤسسات وتخصيص موارد الميزانية. وقد كُلفت الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها التقنية لاستكمال الجهود التي تبذلها السلطات. ونشجع السلطات أيضاً على الحفاظ على الظروف المواتية لإجراء النقاش الديمقراطي. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء تأثير النزاع في السودان على استقرار جنوب السودان. لقد فاقم النزاع بالفعل الحالة الإنسانية، مع عودة أكثر من 100 000 لاجئ إلى جنوب السودان.

وتقف فرنسا والاتحاد الأوروبي متضامنين مع بلدان المنطقة. وسيقدم الاتحاد الأوروبي ما قيمته 81 مليون يورو من المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان في عام 2023. وقد حشدت فرنسا 41,3 مليون يورو لمعالجة الأزمة الإنسانية في السودان وتأثيرها الإقليمي.

ونوه أيضاً بجهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان. ومع ذلك، فإننا نأسف لمحاولة السودان تقويض جهود السلام في المنطقة. ويجب ألا يصرف السياق الإقليمي الانتباه عن جنوب السودان وانتقاله السياسي. وترحب فرنسا بما تبذله المنطقة من جهود لدعم

وجعل تعزيز هياكل أمن الدولة أكثر صعوبة. ويجري تخفيف معايير حظر الأسلحة، لكن ذلك لا يكفي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي لنا أن نتخذ خطوات أكثر حسماً نحو تخفيف تلك القيود، تمشياً مع طلب جوبا، الذي رده الاتحاد الأفريقي. ونعترض اعتراضاً قاطعاً على استخدام أجزاء مجلس الأمن وسيلة لممارسة الضغط أو التدخل في الشؤون الداخلية لجنوب السودان، وكذلك محاولات استكمال تلك العقوبات بتدابير تقييدية غير قانونية وأحادية الجانب.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، السيد تشارلز تاي غيتواي، ورئيس جماعة سانت إيجيديو، السيد ماركو إمباغلياتسو، على إحاطاتهم المتبصرة. وتحيط اليابان علماً بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2023/433)، الذي يصف التقدم المحرز والتحديات في جنوب السودان ويسلط الضوء على أهمية ولاية البعثة. وتشكر اليابان جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على خدمتهم في حماية المدنيين وتخفيف حدة العنف في بيئة مليئة بالتحديات. إننا ملتزمون، بوصفنا بلداً مساهماً بقوات، بمواصلة انتشارنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. أود أن أطرح النقاط التالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في جنوب السودان، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بولاية بعثة الأمم المتحدة.

أولاً، يظل تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان يكتسي أهمية بالغة. وينبغي أن يتمشى تنفيذ مع الجداول الزمنية المحددة في خريطة الطريق المعتمدة كأساس للسلام المستدام في جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتقدم الذي أحرز، مثل الموافقة على مشروع قانون عام 2023 لتعديل قانون الانتخابات الوطنية لعام 2012 والاستعدادات الجارية لنشر القوات الموحدة اللازمة. ولكن يساورنا القلق إزاء تأخر تنفيذ الجوانب الأخرى. وتدعو اليابان جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون مع جنوب السودان

إلى العمل المثمر الذي قام به البرلمان، وإطلاق الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر 2024، والعمل المنجز بشأن الدستور. ونوافق على ضرورة التعجيل بتلك العمليات والتقييد بالجدول الزمنية المتفق عليها سابقاً. لكن كل ذلك يتطلب تقديم دعم أوسع لجوبا. ونظل نعتبر الجهود الموجهة الأهداف التي تبذلها سلطات جنوب السودان لتشكيل قوة مسلحة موحدة لجنوب السودان كضامن لمواصلة دفع عملية السلام وإجراء الانتخابات العامة بنجاح أولوية. ونشير إلى أن المرحلة الأولى من إنشاء جيش موحد قد اكتملت وتم التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل القيادة المتوسطة المستوى وميزانية لنشر الخريجين العسكريين. ولكن ما زال إطلاق المرحلة الثانية متوقفاً. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار اندلاع أعمال العنف في بعض المناطق الطرفية في جنوب السودان، مع اشتباكات محلية ونزاعات قبلية مسلحة أثارت تدفقات جديدة من اللاجئين والمدنيين النازحين. كما إن الاشتباكات بين مختلف جماعات المعارضة تثير القلق. وندين بشدة جميع انتهاكات اتفاق السلام وأعمال العنف ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. ونحيط علماً بتدابير الاستجابة التي اتخذتها الحكومة. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وننتقل إلى مواصلة العمل الهام الذي تقوم به جماعة سانت إيجيديو لإعادة مجموعات جديدة إلى طريق الحوار. ونحث جميع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام على الانضمام إلى عملية السلام. ونؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تسهم إسهاماً كبيراً في استقرار الحالة وتنفيذ اتفاق السلام. وندعو إلى التنسيق الوثيق لجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والسلطات المحلية من أجل حل النزاعات القبلية بنجاح. ونحث البعثة على إيلاء اهتمام أكبر لتحقيق استقرار الحالة ومساعدة سلطات جنوب السودان على الوفاء بالتزاماتها بموجب المرحلة الانتقالية.

وقد أدى نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على جنوب السودان إلى تعقيد نشر وحدات القوات المسلحة الموحدة بشكل ملحوظ

كما سمعنا، أدى القتال عبر الحدود في السودان إلى تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة بالفعل في جنوب السودان. وقد تم تسجيل عبور ما يقرب من 120 000 شخص للحدود، متجهين إلى مناطق تواجه بالفعل احتياجات إنسانية كبيرة مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية والقبلية. وترحب المملكة المتحدة بتوفير حكومة جنوب السودان وسائل النقل للأشخاص العائدين إلى ديارهم وغيرهم من اللاجئين. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على سلامة وأمن جميع العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة. ونشيد بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على استجابتهم السريعة للأزمة، ونحث على اتباع استراتيجية مرنة وإدارة دقيقة للمخاطر في السياق المتطور. وتشعر المملكة المتحدة بقلق خاص إزاء القتال القبلي الذي دار مؤخرا في مخيم ملكال لحماية المدنيين، مما أسفر عن مقتل 13 شخصا وإحراق 4 000 منزل. ونرحب باستجابة حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتهدئة التوترات وجهودهم الأوسع لحماية المدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان. ومن أجل منع حدوث المزيد من المآسي، نحن بحاجة ماسة إلى إيجاد حلول للتوترات في ملكال ومعالجة الأسباب الجذرية لهشاشة جنوب السودان. وتكرر المملكة المتحدة دعوتها لحكومة جنوب السودان لبذل كل ما في وسعها لوقف العنف على المستوى دون الوطني وتوفير الخدمات الأساسية لشعبها وتحقيق تقدم ملموس بشأن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونرحب بإنشاء فرقة عمل مشتركة للانتخابات ووضع الدستور مؤخرا، يشترك في رئاستها الممثل الخاص للأمين العام هايسوم. مع ذلك، وكما سمعنا، فإن العمليات الانتخابية وعمليات وضع الدستور قد تأخرت الآن أكثر من تسعة أشهر عن موعدها، حيث لا يزال قانون الانتخابات الوطني واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور ينتظران إعادة تشكيلهما. والتشريع وحده لن يحقق السلام المستدام في جنوب السودان. ويجب سن القوانين وتمويل المؤسسات التي تنشئها. من الضروري أن تكون هناك ثمار للسلام.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان ورحلته نحو السلام والاستقرار. وندعو حكومة جنوب السودان إلى

بشأن التنفيذ الشامل للاتفاق من أجل ضمان إجراء الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر 2024.

ثانيا، شهدنا انخفاضا في حوادث العنف القبلي على الصعيد دون الوطني. ولكن يساورنا القلق إزاء احتمال تفاقم الحالة بسبب تدفق العائدين واللاجئين من السودان. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة الرئيس سلفا كير ميارديت مع زعماء المنطقة لحل النزاع. وتشدد اليابان على ضرورة زيادة التنسيق الدولي واستمرار التعاون.

ثالثا، ينبغي ترتيب النشر السريع للقوات الموحدة اللازمة مع إيلاء الاعتبار الواجب للاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وتشمل المهام الأساسية الأخرى توحيد هيكل القيادة وتطوير إدارة الأسلحة النووية والتسليح.

وأخيرا، نرحب بتعاون حكومة جنوب السودان مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات ذات الصلة في مختلف المجالات. غير أن الانتهاكات العديدة لاتفاق مركز القوات ما زالت مستمرة، فضلا عن الهجمات على عمليات المساعدة الإنسانية. ويساورنا قلق بالغ إزاء القيود والضرائب غير المبررة من قبل الحكومة. وثمة حاجة إلى مزيد من التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لضمان أن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل.

وفي الختام، تقف اليابان إلى جانب حكومة وشعب جنوب السودان في سعيهما إلى التنفيذ المطرد للاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. كما إننا نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، في ذلك الصدد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيد غيتواي والسيد إمباغليانسو على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة اليوم.

ويوضح العنف المستمر في أبيي وأعالي النيل وجونقلي وأماكن أخرى أن جهود حفظ السلام الحالية ستستفيد من مبادرات إضافية لبناء السلام. وقد أعربنا بالفعل عن تقديرنا للمشاركة المتزايدة لجنوب السودان مع لجنة بناء السلام. ومع ذلك، يمكن لجنوب السودان والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لدعم الجهود الإضافية في بناء السلام. وتظهر الإحاطة التي قدمتها جماعة سانت إيجيديو اليوم مرة أخرى الدور الحاسم الذي يؤديه الحوار والمصالحة على طريق الحفاظ على السلام. ونعتقد أن أدوات حل النزاعات المتأصلة في بناء السلام ذات قيمة للمدنيين في جنوب السودان، وخاصة النساء والفتيات والفتيان الذين يعيشون خارج جوبا وبعيدا عنها. ومن شأن تعليم وتعلم هذه الأدوات واستخدامها على نطاق واسع أن يؤدي إلى دورات حميدة تحافظ على السلام وتمنع موجات جديدة من العنف.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص هيسوم والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، السيد غيتواي، على إحاطتهما. كما نشكر شريكنا، جماعة سانت إيجيديو، ونقدر جهودها الرامية إلى تسهيل حوار شامل من أجل سلام دائم في جنوب السودان. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان.

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالتضامن الذي أبداه جنوب السودان تجاه النساء والرجال الفارين من النزاع المدمر في السودان وجهود الحكومة لدعم الحل السلمي للنزاع. وتفرض عواقب النزاع ضغوطا متزايدة على التماسك الاجتماعي والوضع السياسي والاحتياجات الإنسانية والاستجابة اللازمة لهذا الوضع في جنوب السودان. ولهذا السبب، أعلننا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأزمة في السودان والمنطقة، الذي عقد في جنيف أمس، عن تمويل إضافي لدعم الاستجابة الإنسانية.

وبينما يتركز اهتمام المجتمع الدولي على السودان، يجب مضاعفة الجهود لتحقيق المعايير الرئيسية للمرحلة الانتقالية التي ستحدد مستقبل جنوب السودان. وتكرر سويسرا التزامها بدعم حكومة وشعب جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.

تسريع الرحلة من خلال وقف العنف وإنهاء الفساد وتحقيق العدالة وتوفير الخدمات الأساسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لشعبها.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكر الممثل الخاص هيسوم والسيد غيتواي والسيد إمباغلياتسو على أفكارهم الثاقبة الحكيمة. كما أشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وجماعة سانت إيجيديو على عملهم القيم. وأنه بحضور السفير بونا مالوال وأرحب بوفد جنوب السودان في هذه الجلسة.

والبرازيل، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، لا تزال تشعر بالقلق إزاء آثار الأعمال العدائية الجارية في السودان على جنوب السودان. ونأسف لأن القتال العنيف شمال الحدود قد دفع آلاف الأشخاص إلى مغادرة منازلهم والانفصال عن عائلاتهم والفرار من السودان، وكثير منهم إلى جنوب السودان. ونحن قلقون بشأن الضغط على الموارد الشحيحة في جنوب السودان، لا سيما في ولاية أعالي النيل ومحلية الرنك. ونحن قلقون بشكل خاص بشأن الحالة في أجزاء من جنوب السودان تقتصر على الغذاء والمياه النظيفة. ويساورنا القلق من أن القتال على الموارد الذي شهدناه في ملكال يمكن أن ينتشر بل ويزيد من التوترات العرقية في أماكن أخرى. وفي ذلك السياق، تؤيد البرازيل تأييدا تاما العمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب السودان منذ اندلاع النزاع في السودان. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يوفر المجتمع الدولي الأموال الإضافية التي طلبها الأمين العام والمفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في النداءات الأخيرة. إن التمويل الإضافي والمرن للأمن الغذائي والمساعدات الإنسانية في جنوب السودان محوري لمنع نشوب نزاعات. إننا ندين الهجمات التي أودت بحياة عاملين في المجال الإنساني أثناء أداء واجبهم ونتقدم بتعازينا لأسرهم وأحبائهم. وندعو جنوب السودان إلى مضاعفة جهوده لتوفير السلامة لهؤلاء العمال الأساسيين وضمان تقديم الجناة إلى العدالة.

واسمحوا لي أن أشدد على ثلاثة جوانب.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بمرور المعونة الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق، وتيسيره. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتوفيرها حراسة وقائية للشركاء في المجال الإنساني، مما يتيح توزيع الأغذية قبل بداية موسم الأمطار.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتؤكد ولايتها الجديدة أهمية مراعاة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتؤكد ضرورة حماية المدنيين والتنفيذ الكامل لخريطة الطريق. وستتطلب الأشهر المقبلة من جميع الجهات الفاعلة أن تعمل معا لتلبية احتياجات السكان والارتقاء لمستوى توقعاتهم. وتحققا لتلك الغاية، جددت سويسرا مؤخرا شراكتها مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وهما أداتان رئيسيتان للمضي قدما بالعملية الانتقالية.

الرئيسية: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة. بداية، أشكر كل من الممثل الخاص السيد هايسوم، واللواء غيتواي على إحاطتهما القيمتين، ونقدر كذلك مداخلة السيد إمباغليانسو التي أكدت على أهمية دعم المساعي والمبادرات السياسية التي تتبنى تعزيز الحوار والتفاهم المشترك بين مختلف الأديان والثقافات لتحقيق السلام.

ونأمل أن تسفر محادثات روما عن حلول تعالج التحديات التي يواجهها جنوب السودان، إذ نجدد التزامنا بدعم هذه المساعي السامية. ولا يفوتني الترحيب بمشاركة ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

جميعنا يعلم بأن مسار السلام يبدأ حينما تبدي الأطراف استعدادها لإجراء حوار هادف يسمح بتجاوز الخلافات ويرسي دعائم السلام. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة حينما تناقش الأوضاع في جنوب السودان. وهذا تحديدا ما أود أن أؤكد عليه في بياني. فقبل كل شيء لا بد من تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية لإنهاء دوامة العنف وترسيخ ثقافة السلام على المستوى المجتمعي. ولهذا،

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشجع الطرفين بقوة على احترام المواعيد النهائية المحددة في خريطة الطريق وإنشاء الهيئات التي تم التخطيط لها بدون تأخير. ومن الخطوات المشجعة اعتماد قانون الانتخابات وإنشاء فرقة العمل المشتركة لدعم وضع الدستور والعمليات الانتخابية. ويجب أن تتم صياغة دستور جديد بطريقة شاملة للجميع، من خلال مراعاة أصوات الجميع، بما في ذلك أصوات النساء والشباب. وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشركاء آخرين، ساعدت سويسرا في رعاية مناقشة حول الحوكمة الدستورية، نظمتها جامعة جوبا. ولكي تحدث مثل هذه المناقشات، التي يمكن أن تشجع على قبول دستور جديد، لا بد من وجود حيز سياسي ومدني حر، تضمن فيه حرية التعبير والتجمع والصحافة.

ثانيا، فيما يتعلق بالقانون الدولي، تظل حماية المدنيين حاسمة لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي. وعلى الرغم من انخفاض العنف القبلي ودون الوطني، فإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة الهائلة في انتهاكات حقوق الإنسان وحوادث العنف التي تؤثر على السكان. وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا العميق إزاء تجدد العنف في موقع حماية المدنيين في ملكال. وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز منع نشوب النزاع مع مراعاة الأثر الذي يمكن أن يحدثه النزاع في السودان على النسيج الاجتماعي، وقبل كل شيء في المناطق الحدودية. ونشدد على أهمية تعزيز المساءلة من أجل كسر دورات العنف. ولذلك، نرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للحكومة في نشر محاكم مخصصة وممتثلة لتعزيز سيادة القانون.

ثالثا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة، التي تؤثر على أكثر من ثلاثة أرباع السكان. وحتى الآن، لم تمول خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 إلا بنسبة 30 في المائة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لتلبية تلك الاحتياجات الأساسية. وفي ذلك السياق، فإن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والقوافل الإنسانية غير مقبولة وغير قانونية، ويجب أن تتوقف فورا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن

هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن منذ أن تولى بلدكم الرئاسة لهذا الشهر، أود أن أهنئكم ووفدكم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم للمجلس وأعماله. وأود أيضا أن أرحب بالسيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد تشارلز تاي غيتوي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، والسيد ماركو إمباغلياتسو، رئيس جماعة سانت إيجيديو، وأن أشكرهم على إحاطاتهم المتبصرة. نأمل أن يساهموا بشكل إيجابي في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن المستدامين في جنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر سفير موزامبيق والأعضاء الأفرقة الآخرين في المجلس على بيانهم الشامل والمرحب به.

أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/433)، المقدم عملا بالقرار 2677 (2023)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوما. طوال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد جنوب السودان سلاما وأمنا نسبيين في جميع أنحاء البلد. والحكومة بعد تنشيطها ملتزمة بضمان أن ينعم البلد بالسلام التام، وأن تعود حياة المواطنين العاديين إلى طبيعتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل جوبا مد غصن الزيتون لأولئك الذين ما زالوا خارج الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وندعو جميع الشركاء المحبين للسلام إلى الانضمام إلينا في توطيد ما تم إنجازه والعمل بشكل تعاوني لإشراك الذين ما زالوا خارج الاتفاق المنشط من أجل التوصل إلى حالة تمكن البلد من التمتع بسلام دائم. ونقر بالتأخيرات الكبيرة في الوفاء بالمعايير المتفق عليها ونظل ملتزمين بالتعجيل بالمهام المعقدة اللازمة للتنفيذ الناجح للاتفاق المنشط. ولذلك، نود أن نؤكد للمجتمع الدولي أنه على الرغم من التحديات التي نواجهها، فإننا ملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لإحراز تقدم مُجدٍ نحو تحقيق أهدافنا.

نرى أن جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في هذا الصدد ضرورية، لا سيما من حيث التواصل مع القادة المحليين والتقليديين وإنشاء منصة لمناقشة مختلف القضايا بينهم وتهدئة التوترات وتجديد التزام المجتمعات المحلية بقيم التعايش السلمي. كما نرى أن استمرار الحوار والتواصل بين أصحاب المصلحة، ومنهم النساء والشباب جوهرى، لإعادة بناء الثقة بين الأطراف وإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وأشار هنا إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذها جنوب السودان وتصب في هذا الاتجاه مثل الموافقة على قانون الانتخابات الوطنية وتقديم عدد من مشاريع القوانين المهمة، وكذلك الموافقة على الميزانية الوطنية لنشر القوات الموحدة الضرورية، مع تأكيدنا على الحاجة لمواصلة العمل في هذا المسار ومراعاة خريطة الطريق وجدوله الزمني، وتأكيدنا كذلك على أولوية إعلاء المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات أخرى. ولترسيخ السلام لا بد من مواصلة العمل على مواجهة التحديات الأمنية الخطيرة في جنوب السودان، خاصة في ضوء الأحداث الأخيرة في ولاية أعالي النيل، وبالأخص في مدينة ملكال إذ يشهد البلد استهدافا وقتلا مستمرا للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والتعرض للقوافل الإنسانية والتجارية، الأمر الذي يعرقل وصول المساعدات للمحتاجين واللاجئين الوافدين إلى جنوب السودان في ظل التوترات التي تشوب المنطقة. ونشيد هنا بدور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في دعم وتعزيز قدرة الحكومة على حماية المدنيين واتخاذ عدد من التدابير الاستباقية كنشر القوات بما يتماشى مع ولاية البعثة. ونقدر أيضا حرص البعثة على ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ختاما، نتطلع إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية الإقليمية وبدعم ثابت من المجتمع الدولي لمساعدة جنوب السودان على تجاوز التحديات فقد أثبتت المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بأن لها دورا قياديا في دعم الاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال إجرائها تقييم احتياجات ما بعد النزاع وتقديمها الدعم لعملية وضع الدستور والعملية الانتخابية، كجزء من فرقة العمل الثلاثية، سعيا لتلبية تطلعات الشعب في جنوب السودان.

بالتنمية والبلدان التي تساعد في تنفيذ خارطة الطريق. ونحث الشركاء والأصدقاء الذين لم ينضموا بعد إلى عملية دعم تنفيذ خارطة الطريق على أن يفعلوا ذلك، وأن يمكنوا للأطراف من تنفيذ خارطة الطريق بفعالية وإيجابية، وأن يسمحوا بإجراء الانتخابات العامة بنجاح، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط.

يعرب جنوب السودان عن امتنانه للدعم المستمر المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وجماعة سانت إيجيديو وغيرها من المنظمات والآليات ذات الصلة في إطار الاتفاق المنشط، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تساعد على ضمان استمرار تقدمنا نحو مستقبل أكثر إشراقا. ونؤكد للمجتمع الدولي التزامنا المستمر بتنفيذ الاتفاق المنشط وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان.

في الختام، على الرغم من التحديات التي يواجهها الاتفاق المنشط في عملية تنفيذه، فإن الأطراف ملتزمة بتنفيذه بالكامل. ندعو بقوة المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين وأصدقاء جنوب السودان إلى عدم التخلي عن جنوب السودان.

الرئيسة: لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/45

لقد دُكر الأمين العام في تقريره مجلس الأمن بأثر ودمار الفيضانات التي أعقبت أربع سنوات من هطول الأمطار المتواصلة والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لعمل حفظة السلام، لا سيما في بانتيو، حيث تحتاج السود إلى مزيد من التعزيز. وعلى العكس من ذلك، فإن قلة هطول الأمطار هذا العام في بعض أجزاء البلد تقودنا إلى توقع محصول ضعيف، يرجح أن يؤدي إلى حالات مجاعة واحتمال حدوث تشريد داخلي وهجرة، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار أمني وتوترات قبلية. ندرك المخاطر الناجمة عن الفيضانات والجفاف والصدمات المرتبطة بالمناخ التي تتهدد استقرار أمتنا وأمنها، كما شهدنا في الصراعات بين رعاة الماشية والمزارعين في جميع أنحاء البلاد. نحث المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الانضمام إلى جنوب السودان، من خلال مبادرات تعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، والاستثمار في التنمية المستدامة من خلال آلية للتخفيف والتكيف منق عليها ولا تترك أحدا خلف الركب.

منذ بداية الصراع في جمهورية السودان، شهد جنوب السودان هجرة للاجئين والعائدين من السودان. نظرا للتحول السريع للأحداث، فقد داهمنا ذلك على حين غرة، ولم تكن الاستعدادات للطوارئ متاحة بسهولة. وبالنظر إلى الوضع الإنساني الصعب بالفعل في جنوب السودان والتحديات الاقتصادية، لا نملك القدرة المالية الفورية لنتمكن من معالجة الوضع المتردي. وبينما نشكر الجهود التي بُذلت حتى الآن، نناشد المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده والتزامه بمساعدة المشردين.

تود حكومة جنوب السودان أن تعرب عن عميق تقديرها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية